

نحو التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة

المرحلة الثالثة:

تعزيز مشاركة النساء في السياسة والإدارة
العامة في لبنان



EMBASSY OF DENMARK
Beirut



Embassy of Finland
Beirut



Norwegian Embassy
Beirut



Embassy of Sweden
Beirut



**Nordic Council
of Ministers**



AMERICAN UNIVERSITY of BEIRUT
**ASFARI INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY
& CITIZENSHIP**
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة



تنويه: تمّ النشر من خلال الجامعة الأميركية في بيروت ومجلس وزراء دول الشمال الأوروبي. الآراء والنتائج الواردة هنا هي خاصة بالمؤلف ولا تمثل بالضرورة مواقف مجلس وزراء دول الشمال الأوروبي.

الجزء الأول: نظرة عامة وخلفية

بحسب المؤشر العالمي للفجوة الجندرية لعام 2023، احتلّ لبنان المركز 132 عالمياً من بين 146 دولة مع تسجيله نتيجة¹ 0.628 في مؤشر سدّ الفجوة الجندرية. وجاء هذا التصنيف العالمي نتيجة لانخفاض النتائج التي سجّلها لبنان في المؤشرات الأوليّة، حيث احتلّ المركز (127) في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية، والمركز (90) في التحصيل العلمي، والمركز (68) في الصحة والبقاء على قيد الحياة. أما المؤشر الأكثر صلة بهذه الورقة البحثية وهو التمكين السياسي²، فاحتلّ لبنان فيه المركز الأدنى (144).

ويوضح هذا المؤشر المشاركة السياسية المحدودة للنساء في لبنان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التمثيل في البرلمان والمشاركة الفعالة في الوزارات السيادية والإدارة العامة. وترتبط هذه المشاركة الضعيفة بعوامل عدّة، منها النظام السياسي الطائفي التوافقي، والعوائق القانونية والتشريعية التي تحول دون ضمان حماية الفئات الأكثر ضعفاً، أي النساء، والمواقف الذكورية والمحافظة تجاه الأدوار الجندرية، وإشراك النساء في الشأن العام، والمعوقات المؤسسية التي تتسم بالفساد والمحسوبية المتجذرة والمناصب الرمزية/ والإجراءات الشكلية.

في لبنان، يخضع المشهد السياسي والإدارة العامة لهيمنة النخب من الرجال الذين يتمتّعون بنفوذ وسلطة كبيرين داخل النظام، وغالباً ما يؤمّنون استمرارية السيطرة عبر الشبكات العائلية، حيث تنتقل مناصب السلطة والامتيازات من جيل إلى جيل، فيرث أبناء أو إخوة أو أبناء إخوة القادة مناصب أسلافهم، ما يضمن استمرارية الإرث العائلي في المجالين السياسي والإداري³.

وتؤدي هذه المقاربة في التعامل مع الحكم إلى إدامة حلقة السلطة والامتيازات الراسخة، حيث يقتصر الوصول إلى المناصب الرئيسية في صنع القرار، إلى حدّ كبير، على أولئك الذين ينتمون إلى طقات ضيقة يهيمن عليها الرجال. وبالتالي، يؤدي هذا النظام إلى تهميش شرائح أخرى من المجتمع، بما في ذلك النساء، ما يحّد من فرصهنّ في المشاركة الفعّالة في السياسة والإدارة العامة.

لم تنجح الحكومة اللبنانية في إقرار قانون الكوتا الذي يضمن الحدّ الأدنى من المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان أو مجلس الوزراء أو المديريات العامة. وطالبت المنظمات النسائية عام 2006 بتخصيص كوتا بنسبة 30 في المئة للنساء من المقاعد البرلمانية، ما دفع اللجنة الوطنية لقانون الانتخابات إلى صياغة مشروع قانون الكوتا النسائية يهدف إلى دمج النظامين الأكثر شيوعاً والنسبي.

¹ WEF (2023). Global Gender Gap Index.

² WEF (2023). Global Gender Gap Index.

³ JOSEPH, S. (2011). Political Familism in Lebanon. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 636, 150-163. <http://www.jstor.org/stable/41328556>

ورغم هذه الجهود، لم يقرّ مشروع القانون، ولا تزال المساعي مستمرة لتحديد الكوتا النسائية في البرلمان.⁴ وفشلت محاولة أخرى قادها مجلس الوزراء عام 2010 لتخصيص مقاعد للنساء في المجالس البلدية.⁵

في هذا السياق، عقدت سفارات الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد في لبنان، بالشراكة مع معهد الأصفر للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورشة عمل في 4 نيسان/أبريل 2024 لمناقشة التحديات التي تواجه مشاركة النساء في السياسة والإدارة العامة في لبنان، سلّطت الضوء على الكمّ الهائل من العقبات القانونية والسياسية التي تعترض النساء في لبنان، بما في ذلك قانون الانتخابات الإقصائي، وغياب نظام الكوتا، وقوانين الأحوال الشخصية المقيدة. كما تناولت الحواجز الهيكلية الأوسع مثل الصعوبات الاقتصادية، والتحديات الثقافية، والتحديات المؤسسية التي تعوق المشاركة السياسية الفاعلة للنساء. وأتت هذه المناقشات في الوقت المناسب نظرًا إلى أزمة الفراغ الرئاسي، وتشديد القيود على الحريات المدنية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، والحرب الدائرة في جنوب لبنان، وهي كلّها عوامل تزيد من هشاشة وضع النساء والفئات المهمشة. لذلك، تؤكّد ورشة العمل هذه على الدور المهم الذي تؤديه النساء في المناصب القيادية لتعزيز عملية صنع السياسات التي تراعي الفوارق الجندرية ومواجهة التحديات التي تعيق مشاركتها الفعلية في السياسة.

وتضمنت الورشة حلقة نقاش أدارتها المحامية والناشطة في مجال حقوق الإنسان منار زعيتر، سلّطت الضوء خلالها على القيادات النسائية البارزة في الإدارة العامة والسياسة والمجتمع المدني. وكان من بين المتحدثين النائبة الدكتورة حليلة قعقور، ومديرة عام التعاونيات في وزارة الزراعة السيدة غلوريا أبو زيد، ووزيرة الدولة لشؤون مجلس النواب الأسبق السيدة وفاء الضيقة حمزة، والمؤسسة المشاركة لمنظمة "فيفتي فيفتي" السيدة جويل أبو فرحات. وعرضت كل مشاركة التحديات التي تواجهها النساء في هذه المجالات، ونوقشت آثارها الشخصية والمؤسسية والمجتمعية، وخُصّصت إلى توصيات للمضي قدمًا.

⁴ Civil Society Knowledge Center (2006). A bill to for a 30% quota for women in the Parliament.
<https://civilsociety-centre.org/content/bill-30-quota-women-parliament>

⁵ Helou, M. (2009). Women Quota in Lebanon: A False Promise? Al Raida, 58-65.

الجزء الثاني: التحديات

أ) التحديات القانونية والتشريعية

1. **قانون الانتخابات الإقصائي:** يضع قانون الانتخابات اللبناني عقبات كبيرة أمام تحقيق المساواة الجندرية في التمثيل السياسي. على الرغم من أن القانون الانتخابي الجديد الذي صدر في عام 2017 (القانون رقم 2017/44) أدخل إصلاحات كبيرة على الإطار الانتخابي مستهدفاً تعزيز التمثيل والشمولية، إلا أنه لم يحقق هدفه المنشود.⁶ في الواقع، يهدف القانون النسبي المنقوص، المصمم لإدامة هيمنة النخب الحاكمة، إلى تهميش الجهات الفاعلة السياسية غير التقليدية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر النساء. وفي حين يلحظ القانون إصلاحات هامة، فإنه يتضمن أحكاماً قد تقوض الانتقال من النظام الأكثرية إلى النظام النسبي، مثل أحجام الدوائر الصغيرة وطريقة الإدلاء بالأصوات التفضيلية. بالإضافة إلى ذلك، فهو يحدّ بشكل كبير الإنفاق على الحملات الانتخابية، ويفتقر إلى أحكام لإنشاء لجنة مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية أو تحديد الكوتا النسائية. وتشكل التحيزات المتأصلة في النظام الانتخابي عائقاً أمام مشاركة النساء، ما يعزز ديناميكيات السلطة الحالية ويحول دون الجهود الرامية إلى تعزيز الشمولية.

2. **غياب الكوتا الجندرية:** إن اعتماد أنظمة الكوتا وتنفيذها بشكل فعال يواجه تحديات كبيرة في لبنان، إذ إنّ مقاومة هياكل السلطة التقليدية والأعراف الثقافية غالباً ما تعرقل إنشاء آليات كوتا فعّالة. كما أن غياب آليات إنفاذ القانون الواضحة تقوّض أثر الكوتا الجندرية في لبنان، ما يحدّ من قدرتها على ضمان تمثيل حقيقي للنساء في عمليات صنع القرار. ويشكّل غياب الكوتا الجندرية في القانون الانتخابي العقبة الرئيسية أمام تعزيز المشاركة السياسية الحقيقية للنساء. وعلى الرغم من الالتزامات الأولية من جانب كبار السياسيين بإدراج نظام الكوتا أثناء عملية الصياغة، فقد حُذف هذا الاقتراح من نص القانون النهائي. أما مبررات استبعاده، مثل وصف نظام الكوتا بأنه مهين للنساء، فهو يتناقض مع التجارب الدولية التي تؤكد على فعالية التدابير الخاصة المؤقتة، مثل نظام الكوتا، في تعزيز مشاركة النساء في الهيئات المنتخبة.⁷

3. **قوانين الأحوال الشخصية والتمييز الممنهج:** تساهم قوانين الأحوال الشخصية في لبنان في إدامة عدم المساواة الجندرية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وهذه القوانين، المتجذرة في الأطر الطائفية والدينية، غالباً ما تدعم المعايير الذكورية التي تعطي الأولوية لسلطة الرجل وتقيّد حقوق النساء واستقلاليتهم. وعادة ما تعزّز التفسيرات القانونية والممارسات الدينية

⁶ Taha, A. (2022). The controversy over amending the 2017 Electoral Law. Lebanese Center for Political Studies. <https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/3645/the-controversy-over-amending-the-2017-election-law>

⁷ UN Women & LADE. (2021). A gender analysis of the 2017 Lebanese electoral law. UNWOMEN. <https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2022-02/2100967-Lebanese-Electoral-Law-EN-WEB-final.pdf>

المواقف والممارسات التمييزية، ما يزيد من تهميش النساء⁸ داخل المجتمع. وغالبًا ما تؤدي هذه القوانين والممارسات العرفية إلى عدم المساواة في معاملة النساء في مسائل مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال وحقوق الميراث. علاوة على ذلك، فإن غياب الحماية القانونية الشاملة وآليات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي يجعل النساء عرضة لمختلف أشكال سوء المعاملة والتمييز.

(ب) التحديات السياسية والمؤسسية

1. دور الأحزاب التقليدية والمهيمنة يحول دون التحرر السياسي للنساء: تاريخيًا، أظهرت

الأحزاب السياسية التقليدية في لبنان ترددًا في دعم النساء، على الرغم من اعتمادها عليهن في أدوار مختلفة ضمن العمل السياسي غير الرسمي. وفي حين تؤدي النساء في كثير من الأحيان أدوارًا أساسية في الشبكات غير الرسمية والحركات الشعبية المرتبطة بالأحزاب السياسية، إلا أنهن يواجهن غالبًا حواجز تعوق مشاركتهن في مجال السياسة الرسمية وتوليهنّ المناصب القيادية داخل الهياكل الحزبية. وغالبًا ما يتم تهميش النساء أو استبعادهن من مواقع النفوذ وصنع القرار، ما يحافظ على الوضع الراهن ويعزز هيكل السلطة القائمة. ونتيجة لذلك، تجد المرأة نفسها مقيدة وتؤدي أدوارًا داعمة أو تتبوأ مناصب رمزية داخل الهياكل الحزبية، بدلاً من منحها فرص قيادة وتمثيل حقيقية. على الرغم من المساهمات الواضحة للنساء في السياسة غير الرسمية والنضال على المستوى الشعبي، فإن مقاومة الأحزاب السياسية التقليدية لدعم النساء تعكس عوائق ممنهجة أوسع أمام المساواة السياسية الجندرية في لبنان.

2. الفساد وغياب المساءلة: إن تفشي الفساد وغياب المساءلة داخل النظام السياسي اللبناني

يقوّض الجهود الرامية إلى معالجة التمييز ضد النساء ويكرّس الوضع القائم. ويؤدي الفساد إلى تآكل الثقة في المؤسسات العامة وتقويض الحوافز اللازمة لإجراء إصلاحات هادفة تعزز المساواة الجندرية. كما أن غياب آليات الشفافية والمساءلة يسمح باستمرار التمييز ضد النساء دون رادع، مما يعرقل التقدم نحو تحقيق المساواة الجندرية في التمثيل السياسي وأدوار صنع القرار.

3. صعوبة إدارة ديناميكيات النوع الاجتماعي عند الوصول إلى المناصب القيادية: إن تولّي

الأدوار القيادية في الإدارات ذات التركيبة الجندرية المتنوعة يشكل تحديًا واضحًا للنساء، خاصة في التعامل مع رؤية الآخرين لدورها. وكان هذا واضحًا بشكل خاص في الحالات التي اعتادت فيها الإدارة العامة على المديرين الذكور، ما أدى إلى حالات التحرش و«الشرح الرجولي» (أي التفسير المتعالي لأمر ما، الذي يقدمه رجل للنساء) وعدم تقدير واعتبار المديرات من قبل المسؤولين، فقط لأنهنّ نساء. وكثيراً ما قدّمت القيادات النسائية أجنداث إصلاحية، واجهت مقاومة من المديرية من داخل الهيئات الإدارية للقطاع العام.

⁸ Human Rights Watch. (2015). (rep.). Human Rights Watch Submission to the CEDAW Committee of Lebanon's Periodic Report 62nd Session (pp. 1–11). Human Rights Watch. Retrieved 2024

(ج) التحديات الطائفية والاجتماعية والثقافية

1. **الأعراف الذكورية والتقليدية المرتبطة بالنوع الاجتماعي:** تتشكل التوقعات المجتمعية إلى حد كبير من خلال الأدوار التقليدية للجنسين في لبنان، ما يجعل المرأة محصورة في المقام الأول في النطاق المنزلي، وما يقيد مساهمتها في الحياة العامة. وتعمل هذه الأعراف على إدامة المواقف الذكورية، مما يحد من قدرة المرأة على التصرف واتخاذ القرار، وخاصة في المجالات التي يهيمن عليها الرجال، مثل السياسة. علاوة على ذلك، فإن الوصمة المحيطة بمشاركة المرأة في السياسة تُثنيها عن المطالبة بأدوار قيادية أو الانخراط في الخطاب العام، حيث تشعر بخوف دائم من الفشل ومن الحكم عليها من مجتمعها.
2. **النزعة الدينية المُحافظة والانقسامات الطائفية:** تؤثر التفسيرات الدينية والانتماءات الطائفية في لبنان بشكل كبير على المواقف المجتمعية تجاه مشاركة النساء في السياسة. وتعزز بعض التفسيرات القوالب النمطية والقيود القائمة على النوع الاجتماعي، ما يزيد من تهميش النساء في المجالات السياسية. إن المشهد السياسي في لبنان، المتجذر في الانقسامات الطائفية والذي تقوده في الغالب شخصيات ذكورية من مجموعات دينية راسخة، يمثل عقبات هائلة أمام النساء الطامحات إلى القيادة السياسية. وتبدو التحديات أكثر تجلياً، خاصة بالنسبة للنساء المنتميات إلى المجموعات الطائفية الصغيرة ذات التمثيل البرلماني المحدود.
3. **غياب الدعم المجتمعي وعدم المساواة في الفرص:** غالباً ما تعاني النساء في لبنان من غياب شبكات الدعم وفرص التوجيه، مما يعيق تطلعاتهن السياسية وقدرتهن على التنقل في الهياكل السياسية بفعالية.⁹ وتشكل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب عدم المساواة في الوصول إلى فرص التعليم والعمل، حواجز إضافية أمام المشاركة السياسية للنساء، ولاسيما اللواتي ينتمين إلى المجتمعات المهمشة. بالإضافة إلى ذلك، تعطي توقعات الأسرة والمجتمع الأولوية للأدوار المنزلية للنساء، مما يؤدي إلى ضغوط اجتماعية تحول دون مشاركتها في الشؤون العامة.
4. **انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي:** لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي مشكلة سائدة، حيث يحدث داخل البيئات الخاصة والمنازل والمجتمع الأوسع.¹⁰ إن تطبيع وإدامة العنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي تغذيه القيم الذكورية، يخلق بيئة قد تشعر فيها النساء بالخوف أو عدم الأمان عند المشاركة في الأنشطة السياسية. كما أن الخوف من عمليات الانتقام أو الثأر التي يقوم بها مرتكبو العنف قد يمنع النساء من المشاركة في الحياة العامة، بما في ذلك الترشح لمناصب سياسية أو التعبير عن آرائهن بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية. إلى ذلك،

⁹ Nassif, G. (2020, March 4). Women's political participation in Lebanon and the limits of aid-driven empowerment - Lebanon. ReliefWeb. <https://reliefweb.int/report/lebanon/women-s-political-participation-lebanon-and-limits-aid-driven-empowerment-enar>

¹⁰ Euro-Mediterranean Women's Foundation. (2017, April). Women's political participation in Lebanon: Perspectives from Mount-Lebanon. IEMed. <https://www.iemed.org/publication/womens-political-participation-in-lebanon-perspectives-from-mount-lebanon/>

فإن أوجه القصور في الأطر القانونية القائمة لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي تؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف لدى المرأة وتقويض ثقتها في نظام العدالة. كما أن الافتقار إلى الحماية القانونية الفعالة وخدمات الدعم للناجيات من العنف قد يحول دون التماس النساء العدالة أو ممارسة الأدوار القيادية في السياسة، حيث قد يشعرن بنقص في الدعم المؤسسي والمساءلة.¹¹

(د) التحديات الاقتصادية والمالية

1. **الوصول إلى رأس المال والخدمات المالية:** تواجه النساء في لبنان عوائق كبيرة عند محاولتهن الوصول إلى الموارد والخدمات المالية. وتحدّ الممارسات التمييزية، مثل أسعار الفائدة المرتفعة ومتطلبات الضمانات الصارمة، من قدرة النساء على الحصول على القروض للقيام بالاستثمارات.¹² كما أن العادات الثقافية والتوقعات المجتمعية تحدّ من الاستقلال المالي للنساء، مما يؤدي إلى محدودية الفرص الاقتصادية. إلى ذلك، أدى عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات المالية التي واجهها لبنان في السنوات الأخيرة إلى تفاقم هذه التحديات، مما أثر بشكل غير متناسب على وصول النساء إلى رأس المال وعرقلة استقلالها الاقتصادي ومشاركتها السياسية.

2. **أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر:** غالباً ما تتحمل النساء في لبنان المسؤولية الأساسية عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.¹³ وعلى الرغم من الدور الحاسم الذي تلعبه هذه الأعمال في دعم المجتمعات، إلا أنها في كثير من الأحيان لا تحظى بالتقدير أو الاعتراف. وهذا يؤدي إلى إدامة الفوارق الجندرية، حيث أن الوقت والطاقة التي تنفقها النساء في مسؤوليات تقديم الرعاية تحدّ من مشاركتها في السياسة الرسمية وغير الرسمية ويعوق قدرتها على المشاركة السياسية.

3. **التوزيع غير العادل للثروة والموارد:** يعاني لبنان من فوارق كبيرة في توزيع الثروة والموارد، مع تركّز كبير للثروة في يد أقلية من السكان. ويؤدي هذا التوزيع غير العادل إلى تفاقم عدم المساواة الاقتصادية وتهميش الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء. وتتخذ هذه الممارسات طابعاً قانونياً بموجب قوانين الأسرة، إذ تميّز قوانين الميراث في بعض الطوائف ضد النساء، مما يجعلها بطبيعتها في وضع غير مؤات مالياً مقارنة بنظرائها من الرجال.¹⁴ إن محدودية الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية تزيد من عرقلة التمكين السياسي للنساء، حيث أن القيود المالية تحدّ من قدرتها على المشاركة في المجال السياسية، عملاً وحملات وجهود مناصرة.

¹¹ Dabbous, D. (2017, September). Legal Reform and women's rights in Lebanese Personal Status Laws. CMI. https://www.researchgate.net/publication/320558138_Legal_Reform_and_Women's_Rights_in_Lebanese_Personal_Status_Laws

¹² ESCWA. (2022). Women's economic participation in Lebanon. UNESCWA. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-economic-participation-lebanon-mapping-analysis-laws-english.pdf>

¹³ Asfari Institute for Civil Society and Citizenship. (2023, December 13). Shifting narratives: Outcome document on women's participation municipal elections in Lebanon. The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship. <https://asfariinstitute.org/2023/04/27/shifting-narratives-outcome-document-1/>

¹⁴ Bardan, Ahmad, (Inheritance and Wills: A Study on The Internal Conflicts Of Jurisdiction and Laws In Lebanon) (June 9, 2022). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4273283> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4273283>

الجزء الثالث: التداعيات

1. **تواجه المرشحات تحديات في تمويل حملاتهن الانتخابية، ما يحد من احتمال فوزهن في الانتخابات:** غالبًا ما تواجه النساء تحديات في الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لإطلاق حملات فعالة، بما في ذلك جمع التبرعات والإعلان وتنظيم الفعاليات. ونتيجة لذلك، تكافح المرشحات للتنافس على قدم المساواة مع نظرائهن من الرجال الذين يحصلون على تمويل جيد، مما يحد من نجاحهن الانتخابي وتمثيلهن في المناصب السياسية. ويؤدي عدم القدرة على الوصول إلى شبكات جمع الأموال والدعم المالي إلى تفاقم هذا التفاوت. كما أن التكاليف المرتفعة المرتبطة بالحملات السياسية (الإعلانات الإعلامية، ورواتب موظفي الحملة، ونفقات السفر) تضع المرشحات في وضع غير مريح لافتقارهن إلى موارد مالية مماثلة. يمكن أن يؤثر هذا التفاوت على حضور المرشحات وجهودهن في التواصل مع الناخبين وحشد الدعم بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه المرشحات صعوبة في تأمين القروض أو التمويل بسبب التمييز الجندرية داخل المؤسسات المالية أو الأعراف والتقاليد الثقافية التي تعطي الأولوية للمبادرات التي يقودها الذكور.

2. **ترشيح النساء يخضع لموافقة ولي الأمر الذكر:** التمييز القانوني، لاسيما بفعل قوانين الأسرة التمييزية، يضع حواجز كبيرة أمام النساء اللواتي يسعين إلى العمل السياسي في لبنان. ونتيجة لهذه القوانين، غالبًا ما تكون المرأة تحت رعاية وسيطرة الرجال في أسرتها، مما يحول دون تحقيق طموحاتها السياسية. إذا لم يقبل ولي الأمر ترشيح المرأة، فقد تواجه انعكاسات سلبية، مثل عزلها عن أسرتها أو تعرضها لمزيد من العنف القائم على النوع الاجتماعي دون حماية قانونية كافية. وهذا الخوف من التداعيات والافتقار إلى الضمانات القانونية يمكن أن يثني النساء عن المشاركة بفاعلية في السياسة، مما يؤدي إلى استمرار عدم المساواة الجندرية، والحد من تمثيل المرأة في صنع القرار السياسي.

3. **أعباء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تستبعد النساء من السياسة غير الرسمية في لبنان:** تلعب الشبكات غير الرسمية دورًا حاسمًا في العمل في المجال السياسي في لبنان، ومع ذلك فإن الوصول إلى هذه الشبكات لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا للنساء. وتعمل هذه الشبكات، التي يهيمن عليها الرجال في الغالب، كمدخل للفرص السياسية، وتُستبعد النساء فعليًا من المشاركة الفعالة. وتزيد أعباء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر من تفاقم هذا الوضع، حيث يتوقع من المرأة أن تفي بالمسؤوليات المنزلية، مما يحدّ من وقتها وطاقتها للمشاركة في الأنشطة السياسية خارج القنوات الرسمية. فالاجتماعات التي تعقد في وقت متأخر من الليل وفي أماكن يتعدّد الوصول إليها تضع حواجز إضافية أمام النساء، ما يؤدي إلى تزايد مشاكل التنقل والمشاركة. إلى ذلك، تعمل هذه الشبكات غير الرسمية في كثير من الأحيان على استمرار ثقافة الإقصاء والتمييز، حيث لا يتم الترحيب بالمرأة أو تقديرها. ونتيجة لذلك، تضطر النساء إلى التنقل عبر هذه الشبكات لترسيخ حضورهن في الخطاب السياسي، إذ تفتقر الممارسة الرسمية إلى الدعم اللازم والأطر القانونية لمعالجة الفوارق الجندرية.

4. **السياسات العامة في لبنان غير عادلة وإقصائية على مستوى النوع الاجتماعي، حيث تُترك النساء خارج دوائر صنع القرار:** غالبًا ما تتم صياغة السياسات العامة في لبنان دون مراعاة كافية للمنظور الجندري، مما يحد من قدرة المرأة على التأثير في عملية وضع السياسات وتنفيذها. كما أن غياب سياسات تراعي الفوارق الجندرية لا تلبي الاحتياجات المتنوعة للنساء، ما يؤدي إلى عدم المساواة والتمييز الممنهج في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والرعاية الاجتماعية. وكثيرًا ما يتم تهميش أصوات النساء وتجاربهن في مناقشات السياسات وعمليات وضع جدول الأعمال، مما يقوّض مبدأ المساواة الجندرية والحكم الديمقراطي. إلى ذلك، إن النقص في الآليات المؤسسية لتعميم مراعاة المنظور الجندري ومبدأ المساواة يؤدي إلى تفاقم المشكلة. وبدون آليات متينة لضمان إدماج المنظور الجندري في مختلف مراحل عملية صنع السياسات، فإن السياسات العامة تستمر في تجاهل احتياجات المرأة وأولوياتها. وفي نموذج يسلط الضوء على هذه المشكلة، عندما قامت مجموعة من سبعة موظفين في القطاع العام،¹⁵ عام 2020، بوضع قائمة تضم 300 من المواد الاستهلاكية المدعومة كجزء من سياسة الدعم لتخفيف الأعباء المالية على السلع الأساسية.¹⁶ وللأسف، تمّ التغاضي عن الفوط الصحية رغم انتشار مشكلة عدم إمكان تأمين ثمن الفوط الصحية لدى شرائح واسعة من المجتمع، في حين تم دعم شفرات الحلاقة للرجال. لذا، تبدو الحاجة جلية إلى زيادة عدد النساء في السلطة من أجل سياسات أكثر شمولاً للجندر.

¹⁵ Prime Minister Hassan Diab; Ministers Raoul Nehme, Abbas Mortada, and Imad Hoballah; Central Bank Governor Riad Salameh; and Advisor to the Prime Minister Khodr Taleb and George Chalhoub.

¹⁶ López-Tomàs, A. (2023, March 2). Women in Lebanon find ways to tackle their own period poverty. The Media Line. <https://themedialine.org/people/women/women-in-lebanon-find-ways-to-tackle-their-own-period-poverty/>

الجزء الرابع: التوصيات

يهدف معالجة التحديات التي تواجهها النساء للمشاركة بفعالية في السياسة والإدارة العامة في لبنان، من الضروري الاعتراف بالطبيعة الممنهجة للقضايا المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية وعلاقة الدولة بالطوائف الدينية. وهذا يتطلب نهجاً شاملاً يتجاوز مجرد تطبيق نظام الكوتا في السياسة، إلى الحاجة الماسة لإجراء إصلاحات عدّة تطلّ جوانب مختلفة، ضمنها السياسات الاقتصادية والضرائب والحوكمة والتشريعات والأعراف والتقاليد الثقافية. ومن خلال معالجة هذه القضايا، يمكن خلق بيئة مؤاتية لتعزيز المشاركة السياسية للنساء في لبنان.

1. الإصلاحات القانونية والتشريعية ضرورية لمواجهة القوانين التمييزية والإقصائية ضدّ

النساء: لا بدّ من الإصلاح التشريعي الشامل، خصوصاً في مواجهة القوانين والممارسات التمييزية. ويحتاج ذلك إلى المناصرة والمطالبة والضغط من أجل إقرار القوانين والسياسات الرامية إلى مكافحة العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي، سواء داخل المؤسسات السياسية أو في المجتمع ككل. إن تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات التشريعية، إلى جانب تشجيع التعاون بين المشرعين والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة، أمر حيوي لتطوير تشريعات تراعي الفوارق الجندرية. إضافة إلى ذلك، إن تسليط الضوء على الحاجة إلى إصلاح تشريعي شامل، لاسيّما في قوانين الأحوال الشخصية، والقوانين الانتخابية، وقوانين العمل من خلال مجموعات الضغط التي تشمل النساء في البرلمان، والحلفاء الرجال، ومنظمات المجتمع المدني، واللجنة الوطنية، أمر بالغ الأهمية. ومن الضروري إعادة النظر في النهج التشريعية للنظر في ترابط القوانين وتأثيرها المجتمعي الأوسع.

2. اعتماد نظام الكوتا الذي يضمن تمثيل النساء في السياسة والإدارة العامة: إن إجماع

الناشطات النسويات على أهمية الكوتا النسائية في المشاركة السياسية يسلّط الضوء على الاعتراف بها كإجراء مؤقت ضروري.¹⁷ وهذا يحتاج إلى الاعتراف بالكوتا وتشجيع النساء على التصويت للمرشحات السيدات، وتالياً تغيير المواقف المجتمعية تجاه القيادة السياسية النسائية. ويعتبر نظام الكوتا مفيداً في تحقيق التنوع الجندري داخل مؤسسات الدولة، مما يسهل تقدم الأجندة النسوية المتقاطعة. والكوتا النسائية هي أداة محورية في مكافحة الهياكل الذكورية والإقصاء الممنهج، وتطوير مشهد سياسي أكثر شمولاً. ومن شأن فرض الكوتا أن يمهّد الطريق لمزيد من التمثيل والتمكين للنساء في المناصب الحكومية والتشريعية. إلى ذلك، فإن التفكير في نوع الدولة المرتجاة، وفعالية نظام الكوتا، وإشراك أصحاب المصلحة أمر أساسي لتحقيق المساواة الجندرية في المشاركة السياسية.

¹⁷ El Asmar, F. & El Ammar, M. (2023). Bridging the gaps: Feminist perspectives on policymaking and women's political participation in Lebanon. Friedrich Ebert Stiftung. <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/20333-20230614.pdf>

3. **تعزيز التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين:** ترتبط المشاركة السياسية للنساء في لبنان ارتباطًا وثيقًا بإعطاء الأولوية لتعزيز التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين. ومن الضروري تعزيز التواصل والتعاون بين المشرّعين ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من أجل الدفاع عن حقوق النساء والمساواة الجندرية. ويتطلب ذلك التعلّم من التجارب داخل المجتمع المدني لتوجيه المبادرات المستقبلية وتعزيز التعاون بين الآليات الوطنية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية ووسائل الإعلام بهدف إذكاء الوعي والتصدي للتحديات المجتمعية بشكل جماعي. إلى ذلك، لا بدّ من تعزيز التنسيق والتواصل بين الهيئات واللجان، مثل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وأعضاء البرلمان لتفعيل التعاون في المشاريع التشريعية. ويلعب التشبيك أيضًا دورًا محوريًا، إذ يؤكّد على أهمية ربط النساء في البرلمان بالمرشحات الطموحات، مع إشراك الرجال ذوي الأفكار التقدمية أيضًا في هذه الجهود. كما أنّ التعليم أساسي لغرس مبادئ المساواة منذ سنّ مبكرة في المدارس والجامعات، وبالتالي فإن التعاون مع الوزارات والمؤسسات التعليمية ذات الصلة ضروري لمكافحة المواقف الجندرية تجاه السياسة.

4. **استخدام البحوث القائمة على الأدلة ونشر المعرفة كأداة للمناصرة والدعم التشريعي:** لا بدّ من إعطاء الأولوية للبحوث والبيانات في عمليات صنع السياسات من أجل تعزيز المشاركة السياسية للنساء في لبنان. ويتطلب ذلك اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة من خلال استخلاص العبر من البحوث، وخاصة دراسات النوع الاجتماعي، لتوجيه الإجراءات التشريعية بفعالية. كما أنّ تخصيص الموارد لإجراء الدراسات وجمع البيانات ضروري لدعم المبادرات التشريعية التي تهدف إلى تعزيز المساواة الجندرية والمشاركة السياسية للنساء في لبنان. ومن خلال الاعتماد على الأبحاث والمعارف القائمة على الأدلة، يمكن لواضعي السياسات اتخاذ قرارات مستنيرة تساهم في تلبية الاحتياجات والتصدي للتحديات التي تعترض النساء، مما يساهم في نهاية المطاف في بلورة مشهد سياسي أكثر شمولاً وإنصافاً في لبنان.

5. **ضرورة تعزيز المساءلة والشفافية في المؤسسات الحكومية لتعزيز المساواة الجندرية في السياسة والإدارة العامة في لبنان:** لا بدّ من المساءلة والشفافية لتعزيز المشاركة السياسية للنساء في لبنان. لذا، من الضروري إعطاء الأولوية للتعيين على أساس الجدارة، مع التركيز على الكفاءة بالتوازي مع المنظور الجندري. كما أنّ مساءلة الأفراد عن أداؤهم، بغض النظر عن الجندر، أمر بالغ الأهمية لدفع عجلة التقدم والتنمية في المجتمع. وفي البرلمان، يمكن أن يؤدي تعزيز الشفافية في الإجراءات، بما في ذلك جلسات الاستماع العامة التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المعنيون، إلى تحسين المساءلة وضمان أن القرارات التشريعية تعكس احتياجات السكان واهتماماتهم، وتحديدًا الفئات الأكثر ضعفًا (النساء والفتيات واللاجئون والعمال المهاجرون ومجتمع الميم عين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وسواهم من الفئات المستضعفة). إلى ذلك، فإنّ الآليات التي تتيح للأطراف المعنية بالتعبير عن آرائها بشأن المسائل التشريعية ضرورية لتعزيز بيئة سياسية شاملة ومستجيبة تدعم مشاركة النساء.

6. ضرورة المطالبة بالمشاركة السياسية للنساء في لبنان من أجل تعزيز المساواة

الجنديرية وتحدي الأعراف المجتمعية: إن التأكيد على المطالبة بمساواة الحقوق للنساء أساسي للمطالبة بالمساواة الجنديرية. كما أن تشجيع الرجال على المشاركة في الجهود الرامية إلى التصدي للتمييز وعدم المساواة على أساس الجندر يمكن أن يؤدي إلى إعطاء زخم أكبر لهذه الجهود. بالإضافة إلى ذلك، فإن الضغط من أجل تغيير البيئة السياسية، باعتبار العمل السياسي آمن، يمكن أن يشجّع النساء للمشاركة في العمل السياسي. كما أن اللجوء إلى الضغط والمناصرة لزيادة الوعي وحشد الدعم لإجراء الإصلاحات التشريعية ضروري للنهوض بحقوق النساء داخل المؤسسات السياسية وخارجها. غير أنه من الضروري التصدي للتحديات المتعلقة بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والأدوار التقليدية للجندر، فضلاً عن تحدي الأعراف الثقافية التقييدية، من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للمشاركة السياسية للنساء. إلى ذلك، هناك حاجة إلى إعادة تقييم دور الحركة النسوية في السياسة والمجتمع لاستعادة القدرة في اتخاذ القرارات السياسية والانتقال إلى ما هو أبعد من مشاريع التمكين نحو التغيير الجوهري.

الجزء الخامس: الخلاصة

تواجه المشاركة السياسية للنساء في لبنان تحديات عدّة على المستويات القانونية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية. وتؤدي العوائق القانونية والتشريعية إلى استمرار أوجه التفاوت الجندي في التمثيل السياسي. إن إجماع الأحزاب السياسية التقليدية عن دعم النساء وتفشي الفساد يمثلان عائقًا إضافيًا أمام التقدم نحو المساواة الجندرية في السياسة. وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي، تؤدي الأعراف والمواقف الذكورية والنزعة المحافظة إلى تعميق الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي والحد من قدرة النساء على المشاركة في الحياة العامة. إضافة إلى ذلك، فإن العقبات الاقتصادية، مثل الوصول المحدود إلى الموارد المالية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، تحدّ من قدرة النساء على المشاركة بشكل حقيقي ومنصف في العمل السياسي.

ولهذه التحديات آثار عميقة على النساء الراغبات في ممارسة السياسية في لبنان، وهي تؤدي إلى تعميق الحواجز على مستوى تمويل الحملات، والتعامل مع التمييز القانوني، والوصول إلى الشبكات السياسية، والتأثير على السياسات.

تاليًا، إن التصدي للتحديات التي تعيق المشاركة السياسية للنساء في لبنان يتطلب نهجًا متعدد الأوجه للمضي قدمًا. ويشمل ذلك إجراء إصلاحات قانونية وتشريعية شاملة لمكافحة الممارسات التمييزية، واعتماد نظام الكوتا، وتعزيز المساواة والشفافية في المؤسسات الحكومية. إضافة إلى ذلك، فإن التعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشرّعين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ضروري للدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز المساواة الجندرية. ومع ذلك، فإن استخدام البحوث القائمة على الأدلة ونشر المعرفة يمكن أن يوجّه عملية صنع السياسات ويدعم المبادرات التشريعية الرامية إلى النهوض بالمشاركة السياسية للنساء. إضافة إلى ذلك، يجب أن تعطي جهود المناصرة الأولوية لتعزيز المساواة، وتحدي الأعراف المجتمعية، ومساعدة المرأة من استعادة قدرتها السياسية.

من خلال اعتماد هذه التوصيات، يمكن للبنان أن يخلق بيئة مؤاتية تعزز الحكم الشامل وتدعم تمثيل النساء في السياسة والإدارة العامة.

Bibliography

- Asfari Institute for Civil Society and Citizenship. (2023, December 13). Shifting narratives: Outcome document on women's participation municipal elections in Lebanon. The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship. <https://asfariinstitute.org/2023/04/27/shifting-narratives-outcome-document-1/>
- الارث و الوصية: دراسة حول التنازع الداخلي القانوني والقضائي في لبنان (Inheritance and Wills: A Study on The Internal Conflicts Of Jurisdiction and Laws In Lebanon) (June 9, 2022). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4273283> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4273283>
- Civil Society Knowledge Center (2006). A bill to for a 30% quota for women in the Parliament. <https://civilsociety-centre.org/content/bill-30-quota-women-parliament>
- Dabbous, D. (2017, September). Legal Reform and women's rights in Lebanese Personal Status Laws. CML. https://www.researchgate.net/publication/320558138_Legal_Reform_and_Women's_Rights_in_Lebanese_Personal_Status_Laws
- El Asmar, F. & El Ammar, M. (2023). Bridging the gaps: Feminist perspectives on policymaking and women's political participation in Lebanon. Friedrich Ebert Stiftung. <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/20333-20230614.pdf>
- ESCWA. (2022). Women's economic participation in Lebanon. UNESCWA. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-economic-participation-lebanon-mapping-analysis-laws-english.pdf>
- Euro-Mediterranean Women's Foundation. (2017, April). Women's political participation in Lebanon: Perspectives from Mount-Lebanon. IEMed. <https://www.iemed.org/publication/womens-political-participation-in-lebanon-perspectives-from-mount-lebanon/>
- Helou, M. (2009). Women Quota in Lebanon: A False Promise? Al Raida, 58-65.
- JOSEPH, S. (2011). Political Familism in Lebanon. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 636, 150-163. <http://www.jstor.org/stable/41328556>
- López-Tomàs, A. (2023, March 2). Women in Lebanon find ways to tackle their own period poverty. The Media Line. <https://themedialine.org/people/women/women-in-lebanon-find-ways-to-tackle-their-own-period-poverty/>



EMBASSY OF DENMARK
Beirut



Embassy of Finland
Beirut



Norwegian Embassy
Beirut



Embassy of Sweden
Beirut



Nordic Council
of Ministers



AMERICAN UNIVERSITY - BEIRUT
ASAFAR INSTITUTE FOR CIVIL SOCIETY
& CITIZENSHIP
معهد البعثات للجمعية المدنية والمواطنة

UN
WOMEN

Nassif, G. (2020, March 4). Women's political participation in Lebanon and the limits of aid-driven empowerment - Lebanon. ReliefWeb. <https://reliefweb.int/report/lebanon/women-s-political-participation-lebanon-and-limits-aid-driven-empowerment-enar>

Taha, A. (2022). The controversy over amending the 2017 Electoral Law. Lebanese Center for Political Studies. <https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/3645/the-controversy-over-amending-the-2017-election-law>

World Economic Forum (2023). Global Gender Gap Index.

